باسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة
حضرات السيدات و السادة

يطيب لي في البداية أن أرحب بكم من جديد في هذه الندوة العلمية الهامة التي تنظم حول موضــوع **"المساواة بين الجنسين بالقطاعين العام و الخاص".**

وإذ أتشرف بافتتاح أشغال هذا اللقاء إلى جانب زميلي السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، وسعادة السفيرة السيدة كارين كورنبلو " Karen Kornbluh" الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والسيدة كارولين إرفين"Carolyn Ervin" مديرة الشؤون المالية والمقاولات بهذه المنظمة، لأجدد التنويه مرة أخرى بوجاهة اختيار هذا الموضوع، بالنظر إلى ما يحظى به من راهنية تجعله يتجاوز حدود السياقات الوطنية والإقليمية، ليتحول إلى رهان استراتيجي ذي بعد إنساني، بعد أن أضحت المساواة بين الجنسين لدى مختلف الأمم في

العالم، قضية مجتمع بكامله موكول أمر تدبيرها إلى كل قواه الحية المؤمنة بأن تقدم المجتمعات ورقيها يرتبط ارتباطا وثيقا بإقرار الإنصاف والمساواة بين أفرادها، من خلال العمل على توفير كل الشروط التي تتيح مشاركتهم جميعا في تطوير وضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما تضمن للجميع أيضا حق الاستفادة العادلة من ثمار التنمية ونتائجها.

ويجدر بنا نحن الدول الأعضاء في مبادرة الإدارة الرشيدة، أن نستحضر بهذه المناسبة عمق دلالات التوصيات الصادرة عن أشغال المؤتمر الوزاري حول الحكامة والاستثمار، الواردة في إعلان مراكش، والتي تتعلق باعتماد وتنفيذ الاستراتجية التي أعدتها مجموعة العمل الخاصة بمحور المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة .

وإذا كنت لست في حاجة إلى التذكير هنا بكل النضال الذي انخرطت فيه مجتمعاتنا المعاصرة من أجل إقرار المساواة بين الجنسين، والذي تحول اليوم إلى محطات بارزة بالنسبة لتاريخنا الإنساني المشترك، فإنني أود التوقف فقط عند هذه القناعة التي ما فتئت تزداد قوة ورسوخا، بأهمية الأدوار والوظائف

التي تضطلع بها النساء، سواء في صيرورة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو في مسارات الإصلاح السياسي والديمقراطي.

وتقديرا لمكانة المرأة ودورها الفاعل في البناء التنموي، واعترافا بمساهماتها الوازنة في شتى المجالات، فإن النهوض بحقوق النساء يعتبر اليوم رهان إقليمي ودولي ذو أهمية خاصة، إذ لا حكامة رشيدة ولا إقلاع اقتصادي حقيقي داخل مجتمعات يكون نصفها عرضة للإقصاء.

وبالنسبة لنا في المملكة المغربية، فإن الوعي بضرورة تدعيم موقع المرأة في الحكامة لم يكن مجرد اهتمام ظرفي استلزمته إكراهات طارئة، بل إنه يتجذر في عمق قيمنا ومبادئنا.

وانطلاقا من ذلك الوعي، فقد فتحت بلادنا أوراشا للإصلاح في مختلف الميادين، مدعمة بفعاليات المجتمع المدني، ومستثمرة الإرادة السياسة القوية في رفع التحدي لمواجهة كل أشكال التمييز والحيف التي تطال النساء، حيث انخرط المغرب مبكرا في دينامية مؤسساتية وتشريعية تسارعت وتيرتها وتنوعت مضامينها خلال العشرية الأخيرة تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، وذلك عبر القيام بمراجعات وإصلاحات جوهرية، عميقة وشاملة، كان على

رأس ما استهدفته تعزيز مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين.

ويمكن أن نذكر من بين هذه الإصلاحات على الخصوص:

- إقرار مدونة عصرية للأسرة، تعزز المساواة بين الرجل والمرأة، وتصون حقوق الأطفال، وتضمن استقرار الأسرة وتوازنها.

- مراجعة قانون الجنسية لمنح المرأة المغربية الحق في أن تنقل جنسيتها المغربية إلى أبنائها، توفيرا لحماية أكبر لحقوقهم وضمانا لتماسك الأسرة.

- حضور وازن للنساء في التشكيلات الحكومية المتوالية، حيث تضم الحكومة الحالية على سبيل المثال خمس نساء.

- الارتقاء بتمثيلية النساء في مجلس النواب عن طريق اعتماد نظام اللائحة الوطنية ابتداء من الانتخابات التشريعية لسنة 2002، حيث تم الاتفاق بين الأحزاب السياسية على حصر الترشيح بتلك اللائحة على النساء فقط، ليرتفع بذلك عدد النائبات البرلمانيات من 2 إلى 35 نائبة.

- اعتماد نظام اللائحة الإضافية المخصصة للنساء في الانتخابات الجماعية الأخيرة التي جرت في 12 يونيو 2009 والتي أتاحت رفع

نسبة تمثيلية النساء بالجماعات المحلية مـن 0,56% إلى أزيد من 12%.

- دعم قدرات النساء التمثيلية بإحداث " صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء".

- إحداث لجنة استشارية لدى كل مجلس جماعي تدعى "لجنة المساواة وتكافؤ الفرص".

ومن جهة أخرى فقد سارع المغرب إلى ملاءمة تشريعاته الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية، لا سيما ذات الصلة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية للنساء، وذلك انطلاقا من إرادته الحرة، وبناء على اختياره المسؤول، وبما ينسجم مع مرجعياته وثوابته، ويستند إلى منظومة قيمه المكونة لهويته الوطنية.

حضرات السيدات والسادة،

مهما بلغ حجم المكاسب التي تم تحقيقها، لاسيما على الصعيدين السياسي والمدني، فإن الحكومة واعية تمام الوعي بأن تجليات تلك المكاسب وانعكاساتها الإيجابية، تبقى رهينة بضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهكذا، فقد تحددت أولويات السياسات العمومية: في التصدي

للفقر والأمية، ومحاربة الهشاشة الاجتماعية، وتحسين الأوضاع الصحية وشروط التكوين.

ولقد شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، إحدى التوجهات القوية نحو بناء مجتمع العدل والتضامن، كما جاءت الاستراتيجية الوطنية من أجل الإنصاف والمساواة بين الجنسين بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج التنموية، لتؤكد حرص المغرب على أن يجعل من العنصر البشري محور كل البرامج والمخططات التي تروم رقيه ورفاهيته.

وإدراكا منا لأهمية العنصر البشري، بوصفه رافعة للتحديث الإداري ولتمكين الإدارة العمومية من الاضطلاع بأدوارها التنموية والسوسيواقتصادية المنوطة بها، فقد انخرطت وزارة تحديث القطاعات العامة انخراطا تاما في العمل على إشاعة مناخ إداري متشبع بقيم الإنصاف والمساواة، مؤكدة حرصها في هذا الصدد على دعم دينامية مأسسة المساواة بين الجنسين داخل الإدارات العمومية، معتمدة في ذلك لاستراتيجية مدققة الأهداف والوسائل، وجاعلة منها إحدى أولويات أوارش التحديث.

ومن المؤكد أن المجال لا يسمح باستعراض كل المكتسبات التي حققتها المرأة المغربية خلال السنوات الأخيرة، فنتائج المبادرات المتخذة تشكل حصيلة إيجابية يحق لنا في المملكة المغربية أن نعتز بها، كما أن الحيز المتاح من الوقت لا يسمح كذلك باستشراف كل الآفاق، والتي تدعونا أيضا إلى المثابرة على تسريع الخطى ومضاعفة الجهود، من أجل استكمال بناء مجتمع الإنصاف والتضامن، ومغرب التقدم والحداثة والديمقراطية، تحت القيادة المتبصرة لعاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.